الأمم المتحدة

A/54/859

الجمعية العامة

Distr.: General
5 May 2000
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٥١ (أ) من جدول الأعمال
الجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

استعراض معدلات سداد المبالغ التي ترد إلى حكومات الدول المساهمة بقوات

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن استعراض معدلات سداد المبالغ التي ترد إلى حكومات الدول المساهمة بقوات (A/54/763). وخلال نظر اللجنة في التقرير، اجتمعت إلى ممثلي الأمين العام الذين قدموا المزيد من المعلومات والإيضاحات في هذا الصدد.

٢ - وكانت الجمعية العامة قد طلبت في قرارها ٢١٨/٥١ هاء المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، إلى الأمين العام أن يجري دراسة استقصائية جديدة لدى الدول المساهمة بقوات، على النحو المقترح في الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/50/1012) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦. ولأغراض الدراسة الاستقصائية، طُلب من ٦٤ دولة عضوا كانت مساهمة آنذاك بقوات ومراقبين عسكريين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تقديم معلومات عن التكاليف تستند إلى جداول المرتبات العسكرية السارية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ومن بين الـ ٦٤ دولة عضوا المشمولة بالدراسة الاستقصائية، ورد ٣٨ ردا، من بينها ٧ ردود لم تكن متفقة مع المبادئ التوجيهية، ومن ثم لم يتسن استخدامها في التحليل. ومن بين الـ ٣١ دولة المتبقية، قدمت ٢٦ دولة قوات في كانون الأول/ديسمبر

100500 100500 00-42014 (A)
0042014

١٩٩٦، من بينها ٦ دول قدمت أيضا مراقبين عسكريين. وقدمت الـ ٥ دول المتبقية مراقبين عسكريين فقط.

٣ - وكما هو مبين في الفقرات ١٨ إلى ٢١ من تقرير الأمين العام، فإن متوسط التكاليف التي أبلغت عنها ٢٦ دولة عضوا مساهمة بقوات فيما يتعلق بالمرتبات والبدلات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كان يتراوح بين ٧٧٤ دولارا و ٧٧٨ ١٠ دولارا للفرد في الشهر، وكان المتوسط العام ٨٠٦ ٣ دولارات، والوسيط ٨١٢ ٢ دولارا. وبالمقارنة، تشير الدراسة الاستقصائية السابقة، التي أجريت في عام ١٩٩١، وتضمنت ردودا من ١٧ دولة، إلى متوسط عام للتكاليف قدره ٦١١ ٣ دولارا، وإلى وسيط قدره ٥٦٠ ٣ دولارا. ويتضح من الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٦ أن متوسط تكلفة الفرد في الشهر لمعامل استخدام الملابس والأدوات والمعدات، والأسلحة الشخصية (بما في ذلك الذخيرة) التي سلمتها الدول المساهمة بقوات لأفرادها، يتراوح بين ١١٠ دولارات و ٩٦٦ دولارا، بمتوسط عام للتكاليف يبلغ ٤٩٠ دولارا، ووسيط للتكاليف يبلغ ٤١٨ دولارا، بينما تشير الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩١ إلى متوسط عام للتكاليف يبلغ ٢١٣ دولارا، ووسيط للتكاليف يبلغ ١٩٥ دولارا.

٤ - وكما يتضح من الفقرة ٢٢ من التقرير، يتبين من المعلومات الخاصة بالتكاليف الواردة من ١١ دولة مساهمة بأفراد عسكريين بخلاف القوات، أن متوسط إجمالي التكاليف التي تتحملها تلك الدول لتوفير هؤلاء الأفراد بلغ ٣٥٥ ٦ دولارا للفرد في الشهر، وبلغ وسيط التكاليف ٦٣٧ ٥ دولارا للفرد في الشهر.

٥ - ويتضح من نتائج الاستعراض أن متوسط معامل الاستيعاب العام لعام ١٩٩٦ يبلغ ٥٣,٩ في المائة، مما يعكس زيادة قدرها ٢١,١ في المائة بالنسبة لمتوسط معامل الاستيعاب العام لعام ١٩٩١، البالغ ٣٢,٨ في المائة. ولعل الجمعية العامة ترغب في أن تأخذ بعين الاعتبار الزيادة منذ عام ١٩٩١ في متوسط معامل الاستيعاب العام، وأن تقرر ما إذا كان هناك ما يسوغ إجراء تسوية لمعدلات السداد الموحدة الراهنة فيما يتعلق بالقوات.

٦ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٨ من تقريرها (A/50/1012)، المؤرخ ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٦، إلى الأمين العام أن يجري تحليلا كاملا لجميع الخدمات المقدمة إلى القوات، مع تبيان الأساس المنطقي لتوفير كل خدمة من تلك الخدمات وطريقة القيام بها واحتسابها. وتتوقع اللجنة أن يأخذ هذا التحليل بعين الاعتبار جميع التكاليف التي تتحملها المنظمة للقوات. بيد أن التحليل الحالي لا يتضمن بعض مصروفات المنظمة، مثل المدفوعات المباشرة للأفراد العسكريين بمبلغ ١,٢٨ دولار في اليوم لكل فرد من أفراد الوحدات، وبدل

إجازة بمبلغ ١٠,٥ دولارات في اليوم لكل فرد من أفراد الوحدات لفترة تصل إلى ٧ أيام. وكانت نتائج التحليل جديرة بأن تتأثر بصورة ملموسة لو تم إدراج متوسط تقريبي لتكاليف الخدمات التي تقدمها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكل فرد من أفراد الوحدات. **وترى اللجنة أن سيكون ملائما تعديل المنهجية الراهنة لحساب معدلات السداد الموحدة لكي تشمل المدفوعات المباشرة للأفراد العسكريين المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، فهناك ما يبرر بقوة خصم تلك المبالغ من الأموال التي ترد إلى الدول المساهمة بقوات.**

٧ - وتشير اللجنة أيضا إلى ما يبدو من وجود عدد من أوجه التضارب في البيانات المقدمة من الدول المساهمة بقوات، مما يجعل من الصعب إجراء تحليل مقارن.

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن البيانات المجمعة لأغراض الاستعراض تتصل بحالة كانت سائدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أي منذ ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف. وكان معدل الردود الواردة من الدول المساهمة بقوات على الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٦ منخفضا نسبيا. وعلاوة على ذلك، فقد زاد عدد الدول المساهمة بقوات من ٦٤ دولة في عام ١٩٩٦ إلى ٨٣ دولة في عام ٢٠٠٠. **وتدعو اللجنة الجمعية العامة إلى أن توفر في المستقبل مزيدا من المبادئ التوجيهية بغية تنقيح المنهجية لضمان تقديم بيانات أدق توقيتا وأشمل نطاقا لتقرير ما إذا كان هناك ما يسوغ إجراء تغيير في معدلات السداد الموحدة للدول المساهمة بقوات.**